حيثيات حل مجلس القيادة العسكرية العليا... عمر المرادي

zamanalwsl.net/news/article/51099

مقالات وآراء

27 حزيران 2014

- 1
- التعليقات

طباعة المقالة

طباعة المقالة

أصدر رئيس الحكومة المؤقتة أحمد طعمة قرار رقم (31) بتاريخ 26/ 6 / 2014, والذي يقضي بـ"حل مجلس القيادة العسكرية العليا وإحالة أعضائه إلى هيئة الرقابة الإدارية والمالية في الحكومة السورية المؤقتة للتحقيق, وإقالة رئيس الأركان العميد عبد الإله البشير وتكليف العميد عادل إسماعيل بتسيير شؤون هيئة الأركان العامة, ودعوة القوى الثورية الأساسية الفاعلة على الأرض في سوريا لتشكيل مجلس الدفاع العسكري وإعادة هيكلة شاملة للأركان خلال شهر من تاريخه".

وردّ مجلس القيادة العسكرية العليا (هيئة الأركان) –تأسس بنهاية عام 2012- ببيان يعلن فيه رفضه للقرار واعتبره "خطأ قانوني جسيم", كونه صادرا عن جهة لا صلاحية لقرارتها على المجلس, لا بحله ولا بطلب الدعوة لتشكيل غيره أو إقالة واستبدال رئيسه, واصفا المجلس القرار بـ "التصرف غير المسؤول", داعيا الائتلاف "لاتخاذ الإجراء المناسب تجاه رئيس الحكومة".

* * * * *

حيثيات وتبعات القرار:

- جاء قرار الحكومة المؤقتة بعد تقديم تسعة من قادة الجبهات ورؤساء المجالس العسكرية المنضوية في مجلس القيادة العسكرية العليا (هيئة الأركان) استقالتهم بتاريخ 14 / 6 / 2014.

- منذ 6 أشهر وحتى تاريخه, تعرض عمل مجلس القيادة العسكرية العليا لشلل كامل, وذلك جراء توقف الدول الداعمة عن دعمه, وتحويل الدعم -على ندرته- مباشرة إلى فصائل عسكرية دون الرجوع لهيئة الأركان.

- قرار الحكومة المؤقتة جاء قبيل انعقاد اجتماع الهيئة العامة للائتلاف الوطني السوري بتاريخ 4و5 / 7 / 2014 لاختيار رئيس جديد للائتلاف.

- مع التأكيد على أنه لا صلاحيات للحكومة المؤقتة لإصدار قرارات مشابهة, ومع ذلك يفتقر القرار لإعلان أسماء اللجنة التحضيرية لعقد هذا الاجتماع خلال شهر, إلا إن تم استدراك ذلك, وإعلان الأسماء في غضون 24 ساعة.

- قد يكون لطلب الرئيس الأميركي من الكونغرس مبلغ 500 مليون دولار "لدعم المعارضة المعتدلة" دافعا مبكرا للحكومة المؤقتة لترتيب البيت الداخلي العسكري, لكن سيكون من (الغباء المُطلق المُكرر) إن تم أخذ مثل هذا الطلب الأوبامي -الوهم الجديد- بعين الاعتبار.

- يعتبر القرار خطوة استباقية من القوى السياسية (ظاهرها الحكومة المؤقتة), خصوصا في ظل التحركات الحثيثة لأحمد الجربا رئيس الائتلاف الحالي لتولي منصب القائد الأعلى لمجلس القيادة العسكرية العليا, بعد تركه لمنصب رئيس الائتلاف, وصولا إلى تشكيل ما يُسمى بالجيش الوطني.

- من غير المستبعد أن (يهدد) رئيس الائتلاف أحمد الجربا بإصدار قرار يقضي بإقالة رئيس الحكومة المؤقتة أحمد طعمة ردا على قرار الأخير بحل الأركان, وهذا ما يعني حل الحكومة, وذلك لدفع كافة الأطراف للقبول بصفقة –هذا ما يحصل غالبا– بين الكتل الرئيسية للائتلاف, يأخذ الجربا بموجبها حق التصرف بهيئة الأركان ويعيد هيكلتها وتحت إشرافه الخاص, على أن تبقى هيئة الأركان مستقلة عن الائتلاف والحكومة, وفق قواعد اللعبة السابقة, في مقابل عدم إقالة الحكومة المؤقتة.

- من الجدير بالذكر أن قرار تشكيل مجلس القيادة العسكرية العليا الحالي كان باجتماع لقادة الجبهات والمجالس العسكرية في نهاية عام 2012, وقرار حله واستبداله يكون باجتماع مماثل كما يُفترض في وضعه الراهن, ولكن لا يُعرف حتّى الساعة من سيدعو لمثل هذا الاجتماع, ولا أعتقد برغبة أعضاء المجلس للدعوة لعقده حتى تاريخ صدور قرار الحكومة المؤقتة.

- كما أنه لا يوجد حتى الآن لوائح تنظم العلاقة بين الائتلاف الوطني والحكومة من جهة وبين مجلس القيادة العسكرية العليا (هيئة الأركان) من جهة أخرى, مع كون الأخيرة ممثلة بـ15 عضواً بالائتلاف, وهذا ما يعيدنا إلى نقطة الصفر.

- لا أحد ينكر ضرورة اعادة هيكلة هيئة الأركان, ومأسستها, وتنظيم العلاقة بينها وبين الائتلاف وبين المؤسسة الجديدة أي الحكومة المؤقتة, وجعل هيئة الأركان تابعة للحكومة وليس العكس أو مستقلة عنها, لكنه أمر غير ممكن في ظل التجاذب العنيف وغير المسؤول من كل كتل الائتلاف.

- لا يخلو قرار الحكومة المؤقتة من إعادة الصراع الإقليمي (القطري -السعودي) للواجهة, ومحاولة إعادة ترتيب (وتقاسم) النفوذ على مؤسسات المعارضة السورية مع انتهاء ولاية الجربا, هو جزء من ذلك الصراع.

- يؤكد قرار الحكومة المؤقتة مجددا الانقسامات الخطيرة الحاصلة بين أجنحة الائتلاف, ومضي تلك القوى وراء سراب وأوهام الدول الداعمة, ما يستدعي ضرورة تدخل الحكماء والعقلاء لوقف التدهور الحاصل على أكثر من صعيد.

مشاركة لـ"زمان الوصل"
(96) هل أعجبتك المقالة (97)

2014-06-27

لن يرفع رأسنا ويقودنا إلى الفرج والنصر إلا الله ثم العميد مصطفى الشيخ المؤسس الحقيقي للمجلس العسكري الأعلى وأما من يتقاتل على رئاسة المجلس العسكري الاعلى بغيا وسرقة وعدوانا فأُولئك مرتزقة خبثاء وتجار ثورات كبار لاهم لهم إلا جيوبهم ومصالحهم الشخصية . قبيلة العميد مصطفى الشيخ منعت الفرنسيين خلال الاحتلال الفرنسي لسورية من دخول مناطق قبيلة الشيخ منعا باتا ولم يجرؤ جندي فرنسي واحد على دخول أي من منطق الشيخ كعقربات أو أطمة أو المشهد أو ترمانين لأن نساء قبيلة الشيخ نفسها حملن السلاح بجانب الرجال دفاعا عن عرضهن وعن دينهن وبقيت مناطق الشيخ كلها امنة بقدرة قادر ثم بإخلاص أبناء قبيلتها . واليوم يتكرر نفس المشهد فقبيلة الشيخ كانت أول قبيلة في سورية كلها تحرر مناطقها من جنود طاغية الشام بشار الاسد منذ أول أيام الثورة ثم أقامت مخيمات المظلومين المهاجرين بسبب القصف الاسدي الوحشي على أراضيها والذين تعدوا الالاف المؤلفة. قبيلة الشيخ هذه القبيلة الشريفة هي من نسل فاطمة الزهراء رضي الله عنها والحميع يعرف صدق إيمانها ووطنية وعدل أبنائها وأصالتهم ومعاناتهم تحت نظام طاغيتي الشام حافظ وبشار فاتركوا الطبخ للطباخ وأعيدوا العميد مصطفى الشيخ إلى قيادة الثورة عسكريا وتوكلوا على الله بدل الاقتتال والتناحر والتنازع والافتراء ثم الفشل. رحم الله شيوخ قبيلة الشيخ الشيخ أحمد الترمانيني ومحمد الترمانيني والشيخ نعمة الله الذين استلموا دار الإفتاء لأكثر من مائة سنة متواصلة في القرن الماضي في حلب عندما كان الإفتاء كله مخلصا لله وليس للطغاة كما هو اليوم في دمشق المحتلة ورحم الله شيخ قبيلة الشيخ الشيخ بشير الذي قاد الثورة ضد الفرنسيين بنجاح و بكل إيمان و دهاء وفطنة ورحم الله شهداء قبيلة الشيخ الذين تجاوزوا الأربعين شابا والذين قضوا نحبهم خلال السنوات الثلاث الماضية دفاعا عن المظلومين من نساء ورجال وأطفال الذين قامت الثورة من أجلهم والذين سئموا ظلم طغاة الشام حافظ وبشار منذ أكثر من أربعين سنة. ثورتنا تحتاج ضباطا ثقاة لايعرفون في الله لومة لائم ونعرفهم ونعرف تاريخهم كما نعرف أبنائنا فتعتمد ثورتنا على الله ثم عليهم كأمثال الكريم ابن الكرام العميد الركن مصطفى الشيخ.

التعليقات (1)

تعليقات حول الموضوع

لإرسال تعليق,الرجاء تعبئة الحقول التالية

*يستخدم لمنع الارسال الآلي